إعادة تعريف الردع في جنوب آسيا:

قراءة استراتيجية بين عمليتي (سندور) و(البنيان المرصوص)

د.راسخ الكشميري

مؤسس باكستان بالعربية

بسم الله الرحمن الرحيم

عن التقرير

يُمثّل هذا التقرير ثمرة جهد تحليلي مستقل أعدَّ وحرَّره: د. راسخ الكشميري مؤسسس باكستان بالعربية، باحث في الشأن الباكستاني العربي.

التقرير يعكس رؤية إعلامية استراتيجية تهدف إلى تقديم قراءة عربية مهنية للأزمات الإقليمية في جنوب آسيا، بلغة تجمع بين العمق السياسي، والتحليل الميداني، والتأطير الرمزي والثقافي.

أُنجز هذا العمل على مدى مراحل متعددة من التحرير والمراجعة والتنسيق اللغوي والفكري، وهو إنتاج أصيل لمنصة باكستان بالعربية، لا يُمثّل أي جهة حكومية، بل يُقدَّم كمساهمة فكرية مفتوحة للنقاش والاستفادة.

نأمل أن يُسهم هذا التقرير في إثراء الفهم العربي للأبعاد العسكرية والسياسية والرمزية لمواجهة مايو ٢٠٢٥ بين الهند وباكستان، وأن يكون إضافة حقيقية في فضاء التحليل الاستراتيجي العربي.

الملخص التنفيذي

في مايو ٢٠٢٥م، اندلعت مواجهة عسكرية محدودة لكنها عميقة الدلالة بين باكستان والهند، مثّلت لحظة مفصلية في معادلات الردع والتوازن الإقليمي في جنوب آسيا. بدأت الأزمة إثر هجوم في بهلگام بكشمير المحتلة، أعقبه تصعيد هندي سريع تمثّل في عملية عسكرية باسم (**سندور**)، استهدفت تسعة مواقع داخل باكستان. ردّت إسلام آباد بعملية دقيقة وواسعة النطاق تحت مسمى (**البنيان المرصوص**)، استهدفت ٢٦ موقعًا عسكريًا هنديًا، وأعادت تفعيل معادلة الردع التقليدي.

تميّز الأداء الباكستاني بالاحتراف العسكري، والتنسيق بين الأفرع، والتكامل مع منظومات الحرب الإلكترونية، في ظل خطاب إعلامي متماسك عزَّز من الرواية الباكستانية أمام الداخل والخارج. على الجبهة الدولية، اتسم الموقف الأمريكي بالحياد النسبي، بينما أكدت الصين دعمها لسيادة باكستان، ودعت معظم الدول إلى التهدئة، مع إشارات واضحة إلى تغيير المزاج الدولي تجاه السلوك الهندي في كشمير.

كما لعبت المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا والإمارات أدوارًا دبلوماسية هادئة ومقدَّرة في احتواء الأزمة، فيما برز دور الإعلام الباكستاني، المحلي والدولي، في تفكيك الرواية الهندية، لا سيما من خلال منصات متعددة اللغات مثل: (**باكستان بالعربية**).

الجانب الرمزي في المعركة كان لافتًا: الهند اختارت اسمًا ذا طابع ثقافي هندوسي (**سندور**)، فيما اختارت باكستان اسمًا قرآنيًا جامعًا (**البنيان المرصوص**)، ورافق الخطاب الشعبي تداولًا واسعًا لسورة "العاديات"، في تجسيد وجداني لرد سريع ومنضبط.

خلص التقرير إلى أن باكستان نجحت في تحويل لحظة تهديد إلى لحظة استنهاض وطني واستراتيجي، واستعادت موقعها في التوازن الإقليمي، مؤكدة أنها لا تتحرك بردود الفعل بل برؤية استراتيجية، وقوة مضبوطة بإرادة سياسية وأخلاقية.

المقدمة

في أي لحظة تعصف فيها التحولات الجيوسياسية بجنوب آسيا، تبرز حاجة ملحّة إلى قراءة واعية تتجاوز الحدث إلى عمقه الاستراتيجي. ومع أن منطقة جنوب آسيا لطالما عُرفت بتعقيداتها الأمنية، إلا أن ما شهدته في مايو ٢٠٢٥م لم يكن مجرد مواجهة حدودية جديدة بين باكستان والهند، بل محطة فارقة أعادت صياغة موازين الردع والرمزية والشرعية، ورسّخت تحولًا ملموسًا في موضع باكستان داخل المشهد الإقليمي والدولي.

لقد أدارت باكستان، ولأول مرة في تاريخها الحديث، معركة متعددة المستويات: عسكرية دقيقة، دبلوماسية مرنة، إعلامية محكمة، ورمزية متجذرة. لم تكن المعركة مجرد زمن للقتال، بل لحظة لإعادة تعريف النفس في مرآة الآخرين، وترسيخ سردية وطنية تجاوزت حدود الدفاع إلى مرحلة بناء المعنى، وتموضع القوة.

وإذا كانت الهند قد خسرت هذه المواجهة على أكثر من صعيد، فإن باكستان خرجت منها بوجهٍ جديد: دولة رشيدة ذات حضور إقليمي وامتداد رمزي يتكئ على اللغة والهوية والتاريخ، بدءًا من اختيار تسمية (البنيان المرصوص) للعملية العسكرية، إلى استدعاء البعد القرآني في بناء العقيدة القتالية، وصولًا إلى تفكيك الرواية الهندية التي لطالما اعتمدت على الصوت المرتفع أكثر من الحجة الصلبة.

يأتي هذا التقرير ليس فقط لرصد ما جرى، بل لتحليل السياقات التي سبقته، وفهم التحولات التي صاحبته، واستشراف ما بعده. كما يسعى إلى تقديم قراءة شاملة لأبعاد المعركة على المستويات العسكرية، الإعلامية، الجيوسياسية، الرمزية، والدولية، منطلقًا من رؤية تستند إلى الوقائع، وتحترم سياقها، وتتطلع إلى ما هو أبعد من السرد اللحظي.

إن معركة مايو لم تنتهِ بانتهاء إطلاق النار، بل بدأت لحظة إدراك العالم أن باكستان باتت تتحدث بلغتها، وتدير معركتها، وتبني خطابها من موقع الفاعل لا المتفاعل. وهذا ما يطمح إليه هذا التقرير في سطوره المقبلة.

جذور الأزمة وتصعيدها

لم تكن معركة مايو ٢٠٢٥م وليدة لحظة عابرة، بل كانت تتويجًا لمسار متراكم من التوترات البنيوية، اختلطت فيه الأوهام الاستراتيجية بالتطلعات العدوانية، وخاصة من جانب حكومة نيودلهي التي ظنَّت أن تفوُّقها العددي والاقتصادي يمنحها الحق في فرض واقع إقليمي جديد.

لقد بدأت الأزمة حين توهَّمت الهند أن بإمكانها ترسيخ ما سمَّته -الوضع الطبيعي الجديد- مع باكستان، انطلاقًا من تصور مغلوط مفاده أن الردع النووي قد أُفرغ من مضمونه، وأن توازن القوى التقليدية بات يميل لصالحها بشكل حاسم.

هذا الوهم الاستراتيجي لم يكن معزولًا، بل تشكّل تدريجيًا منذ إلغاء المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي في أغسطس ٢٠١٩م، وضم جامو وكشمير إلى السيادة الهندية بالقوة.

لقد اعتقدت نيودلهي حينها أن الزمن كفيل بإنهاء الاعتراضات الدولية، وأن باكستان قد أصبحت مشغولة بما هو داخلي أكثر من أن تواجه خطرًا خارجيًا. إلا أن ما لم تدركه المؤسسة السياسية والعسكرية في الهند، أن باكستان لم تكن صامتة عن ضعف، بل كانت تُعيد ترتيب أوراقها، وتُراجع عقيدتها الاستراتيجية، وتبني قدرتها على الرد ضمن بيئة دولية متغيرة.

[hV هجوم بهلگام في ٢٢ أبريل ٢٠٢٥م ليمثل لحظة تفجّر التناقضات. فقد قُتل ٢٦ سائحًا مدنيًا، معظمهم من الهنود، في منطقة تقع ضمن جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي. لم تمضِ ساعات حتى سارعت نيودلهي باتهام باكستان عبر رواية أحادية، لم تستند إلى أدلة ميدانية ولا تحقيق مستقل، متجاهلة السياق الأمني الداخلي، ومتجاوزة الحدّ الأدنى من السلوك الدبلوماسي.

الرد الباكستاني الرسمي جاء متماسكًا منذ اللحظة الأولى: إدانة واضحة للهجوم، دعوة لتحقيق دولي شفاف، وتحذير من تسييس الحدث وتوظيفه لتبرير التصعيد. لكن الهند مضت قدمًا، فأعلنت تعليق معاهدة مياه السند، وطردت الدبلوماسيين الباكستانيين، وأغلقت المنافذ الحدودية، وهو ما اعتُبر – وفق بيان لجنة الأمن القومي الباكستانية – خرقًا خطيرًا للاتفاقات الدولية و"تمهيدًا عدائيًا" لمغامرة أكبر.

كانت تلك الأيام حبلى بالمؤشرات: تصعيد إعلامي، تعبئة نفسية، وتهيئة للرأي العام الهندي، كل ذلك رافقته تحركات عسكرية على جانبي خط المراقبة في كشمير، وخرق متكرر لوقف إطلاق النار، واستخدام الطائرات المسيّرة لأغراض استطلاعية، بعضها أُسقط داخل الأراضي الباكستانية.

من منظور استراتيجي، لم يكن التصعيد مجرد رد فعل على الحادث، بل كان أقرب إلى تنفيذ خطة جاهزة، أرادت من خلالها حكومة مودي أن تستعرض القوة، وتُعيد ضبط المعادلة العسكرية مع باكستان، وتُرسل رسالة مزدوجة إلى الداخل والخارج: في الداخل، بأن الهند قوية وتُعاقب، وفي الخارج، بأن نيودلهي تتحرك بثقة ولا تخشى المواجهة.

إلا أن ما غاب عن هذا التصور هو أن باكستان لم تعد تُقاس بذات المقاييس التي وُضعت لها في التسعينيات أو حتى بعد ٢٠١٩م. لقد أدركت إسلام آباد أن هند مودي لم تعد تُخفي عداءها، وأن استراتيجية (الضغط بدون حرب) التي اتبعتها نيودلهي ما بعد فبراير ٢٠١٩م قد وصلت إلى حافتها القصوى. وهكذا، حين جاءت ساعة المواجهة، كانت باكستان مستعدة بما هو أبعد من الرد: كانت جاهزة لصناعة التحوّل.

المشهد العسكري والأمني

في صباح السابع من مايو ٢٠٢٥م، تجاوزت الهند عتبة التصعيد السياسي إلى الفعل العسكري المباشر، بإطلاقها عملية عسكرية جوية وصاروخية تحت مسمى (عملية سندور)، استهدفت فيها تسعة مواقع داخل الأراضي الباكستانية، بزعم احتضانها لما وصفته بمراكز تدريب إرهابية. الهجوم، الذي نُفّذ في ساعات متأخرة من الليل، طال مناطق مدنية مكتظة في البنجاب وآزاد كشمير، من بينها مظفر آباد، سركودها، بهاولپور، ومريدكے، وأدى إلى استشهاد عشرات المدنيين وإصابة آخرين، من ضمنهم أطفال ونساء.

من الناحية التقنية، اعتمدت الضربة الهندية على تنسيق بين سلاح الجو ووحدات الصواريخ التكتيكية، مصحوبًا بعمليات تشويش إلكتروني محدودة. ورغم الطابع المركب للهجوم، إلا أنه افتقر إلى عنصر المفاجأة، وافتضح اعتماده على معطيات استخباراتية هشة. فما أن بدأ الهجوم، حتى كانت أنظمة الدفاع الجوي والرصد الباكستاني في وضع الاستجابة الكاملة، بفضل الجاهزية التي فُعّلت منذ أسابيع سابقة على ضوء التوتر المتصاعد.

الرد الباكستاني لم يتأخر. في فجر الثامن من مايو ٢٠٢٥م، أطلقت القيادة الباكستانية عملية موسعة مضادة تحت الاسم الرمزي (**عملية البنيان المرصوص**)، وهي التسمية التي لاقت أصداء رمزية قوية في الداخل والخارج، نظرًا لما تحمله من دلالات قرآنية وعقائدية حول صلابة الصف واستقامة الهدف.

العملية امتدت على مدى ثلاث موجات مركزة، استهدفت ٢٦ موقعًا عسكريًا هنديًا، بينها قواعد جوية ومراكز قيادة وسيطرة واتصالات.

ولأول مرة، تم استخدام سلاح الطائرات المسيّرة الانتحارية على نطاق واسع، إلى جانب صواريخ فتح ١٠ وصواريخ كروز قصيرة المدى، بتنسيق دقيق بين القوات الجوية ووحدات الحرب الإلكترونية والاستخبارات العسكرية.

ما ميّز هذا الرد، لم يكن فقط حجمه واتساع نطاقه، بل ما سبقه من تحضير استراتيجي وميداني. إذ أظهرت باكستان لأول مرة قدرتها على تنفيذ عمليات اندماجية تشمل الحرب السيبرانية، والتشويش على الاتصالات العسكرية، وإدارة المعركة عبر منظومة قيادة وتحكم موحدة.

هذا التنسيق لم يكن فقط على المستوى العملياتي، بل على مستوى الرسائل السياسية أيضًا، حيث لم تلجأ باكستان إلى ضربات عشوائية أو استهدافات دعائية، بل وجهت ضرباتها نحو عمق البنية الدفاعية الهندية، دون المساس بالمواقع المدنية، وهو ما عزّز من صدقيتها الأخلاقية في عيون المراقبين الدوليين.

كما ترافقت العمليات الميدانية مع حملة اتصالية دقيقة، حيث بثّت القوات المسلحة الباكستانية لقطات ميدانية من استهداف المواقع، وبيانات مصورة تشرح طبيعة الأهداف والرسائل، مما ساهم في بناء سردية متماسكة عزّزت الشعور الشعبي بالفخر والانتصار، وأربكت الإعلام الهندي الذي بدا عاجزًا عن التعامل مع حجم المفاجأة.

نجحت باكستان عبر هذه المواجهة في إعادة ترسيخ مفهوم الردع التقليدي، الذي سعت الهند إلى تقويضه منذ سنوات.

فبينما كانت نيودلهي تراهن على امتلاكها لمنظومات متطورة مثل رافال وS-400 لتثبيت تفوق تقني، أظهرت المعركة أن حسم الصراع لا يتوقف على المعدات، بل على التكامل العملياتي، وامتلاك المبادرة، والانضباط الاستراتيجي، وهي عناصر توافرت في الأداء الباكستاني بصورة لافتة.

الحرب الإعلامية
والرواية الدولية

لم تكن معركة مايو حدثًا عسكريًا صرفًا، بل مثلت في جانبها الموازي اشتباكًا محتدمًا في الفضاء الإعلامي، حيث سعت كل من الهند وباكستان إلى حشد التأييد الدولي وتشكيل الرأي العام من خلال ما يُعرف اليوم باستراتيجية السيطرة على السردية.

لم يكن السؤال من يملك الحق فحسب، بل من يملك القدرة على رواية هذا الحق بلغة يفهمها العالم، ويتفاعل معها.

بدأت الهند في أولى ساعات الأزمة حملة دعائية مركّزة تستهدف إقناع الداخل والخارج بمسؤولية باكستان عن هجوم باهالگام، مستندة إلى خطاب مشحون بالتوتر، يعيد استحضار أدبيات "الهجوم والانتقام"، متجاهلة في الوقت ذاته أي تحقيق مستقل أو سياق موضوعي.

إلا أن هذه السردية بدأت بالتآكل سريعًا، خاصة حين ظهر التفاوت الصارخ بين لغة الإعلام الهندي الذي انزلق نحو التهويل والتحريض، وبين الخطاب الباكستاني الذي حافظ على اتزانه واحتكامه إلى القانون الدولي.

برز في هذا السياق الدور الفاعل للإعلام الباكستاني المحلي، الناطق بالأردية، والذي أثبت قدرة عالية على ضبط الإيقاع الشعبي، ومنع الانجرار إلى خطاب الكراهية أو الانفعال، رغم حساسية الحدث.

فقد قادت القنوات الوطنية، مثل: PTV News و الخاصة Geo News وغيرها من القنوات المحلية، تغطيات مركزة تناولت أبعاد الأزمة برؤية تحليلية متوازنة، استضافت فيها خبراء عسكريين ودبلوماسيين لتفسير المشهد بعمق، بدلاً من الاكتفاء بالانفعال أو نقل الصور العاطفية.

أما الإعلام الباكستاني الناطق بالإنجليزية، فكان لمخاطبة الخارج، قدمت منصات مثل Dawn، وThe News International، وPakistan Observe وغيرها سردية متماسكة بلغة تُراعي المتلقي الغربي، وتُبرز مواقف باكستان بلغة العقلانية لا الاتهام.

كما انتشرت مقالات الرأي والتحليلات في وسائل إعلام دولية كتبها دبلوماسيون وصحفيون باكستانيون سابقون، كانت لها مساهمة واضحة في تفكيك الخطاب الهندي وتشكيك العالم في مقولاته.

على الجانب العربي، لعبت منصة (باكستان بالعربية) دورًا فارقًا في نقل الرواية الباكستانية إلى الجمهور العربي، مستخدمة اللغة كجسر حضاري واستراتيجي في آنٍ معًا.

لقد كانت تغطية هذه المنصة متميزة على مستويين: من حيث المضمون التحليلي الذي يشرح الخلفيات الاستراتيجية للمواجهة، ومن حيث الصياغة الإعلامية التي جمعت بين الجاذبية البصرية والرصانة التحريرية، مع الالتزام التام بالمصطلحات القانونية واللغة المهذبة.

ومن اللافت أن الإعلام العربي العام – لا سيما قنوات مثل: الجزيرة، العربية، سكاي نيوز عربية، والشرق تفاعل مع الأحداث بشكل ملحوظ، فقد نقلت هذه القنوات الروايات المتقابلة بحيادية نسبية، لكنها أظهرت بوضوح أن باكستان كانت أكثر استعدادًا لتقديم حقائقها، مقارنةً بخطاب نيودلهي الذي بدا انفعاليًا، وغير منضبط، وأحيانًا مُفتقِرًا للتماسك.

كما أظهر الجمهور العربي اهتمامًا لافتًا بمحتوى الأزمة، وتصدر وسم #البنيان_المرصوص منصات التواصل في عدة دول عربية، ما يعكس نجاح باكستان في إيصال صوتها العربي عبر أذرعها الرقمية.

في المحصلة، كانت هذه المواجهة الإعلامية شاهدة على تطور باكستان في استخدام الإعلام كسلاح استراتيجي، وعلى إدراكها أن كسب المعركة لا يكون فقط في الميدان، بل في العقول والضمائر أيضًا.

لقد قدّمت الدولة الباكستانية، عبر تعدد لغاتها الإعلامية، نموذجًا ناضجًا في إدارة السرد، حيث تحدّثت إلى كل جمهور بلغته: الأردية للمجتمع الداخلي، الإنجليزية للنخب الغربية، والعربية للعالم الإسلامي.

المواقف الدولية
والتحالفات الإقليمية

أثبتت مواجهة مايو ٢٠٢٥م أن صدى المعركة لا يُقاس بعدد الضربات العسكرية فقط، بل بارتدادها في أروقة السياسة الدولية ودوائر القرار في العواصم الكبرى. وفي خضم ست عشرة ساعة من التصعيد العسكري بين قوتين نوويتين، اتجهت أنظار العالم نحو جنوب آسيا، لا لترقّب من ينتصر ميدانيًا، بل لقياس من يحظى بالثقة، ومن يمتلك شرعية الموقف.

في هذا السياق، كشفت مواقف القوى الكبرى عن تحوّل في التعاطي مع التوازنات الإقليمية. فقد دعت الولايات المتحدة في بيانها الأول إلى ضبط النفس من كلا الطرفين، مؤكدة على أهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في جنوب آسيا. واعتمدت واشنطن في خطابها مصطلح الجارتين النوويتين، وهو تعبير أعاد التأكيد على التوازن في معاملة الملفين الهندي والباكستاني، بعد سنوات من خطابٍ ميّز أحد الطرفين على حساب الآخر.

أما الصين، فقد أظهرت موقفًا واضحًا في دعمها الثابت لاحترام السيادة الإقليمية، حين أعادت التأكيد على أن منطقة أروناتشال براديش هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. كما شهدت الأزمة مستوى عاليًا من التنسيق التقني بين إسلام آباد وبكين، خصوصًا في المجالات المرتبطة بالتحليل الاستراتيجي والمعلوماتي، ما ساهم في تعزيز قدرات باكستان في إدارة الميدان بثقة واتزان.

روسيا، من جهتها، التزمت خطابًا متوازنًا يحثُّ على التهدئة والحوار، دون الانحياز إلى أي طرف، تأكيدًا منها على أهمية الحفاظ على الاستقرار بين شركائها في جنوب آسيا، لا سيما في ظل تشابك علاقاتها الثنائية مع الطرفين.

على المستوى الإقليمي، برزت الجهود الدبلوماسية المبذولة لاحتواء التصعيد قبل تفجّره. وقد لعبت المملكة العربية السعودية دورًا مهمًا ومحوريًا في هذا السياق، انطلاقًا من مسؤوليتها التاريخية في تقريب وجهات النظر داخل العالم الإسلامي، وحرصها الدائم على استقرار المنطقة.

فقد أجرى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان سلسلة من الاتصالات مع نظرائه في باكستان والهند، ركزت على خفض التوتر والدفع نحو ضبط النفس، كما قام وزير الدولة للشؤون الخارجية الأستاذ عادل الجبير بدور بارز في التواصل المبكر مع الجهات المعنية، قبل اندلاع الأزمة، في مسعى لاحتوائها دبلوماسيًا.

وقد حظيت هذه الجهود بتقدير الجانب الباكستاني، الذي ثمّن موقف الرياض المتوازن والملتزم بدعم السلم الإقليمي.

كما كانت هناك تحركات هادئة من عدد من الدول العربية والإسلامية، من بينها قطر وتركيا والإمارات وإيران، ركزت على تهدئة الأوضاع، فيما أصدرت منظمة التعاون الإسلامي بيانًا يدعو إلى احترام القانون الدولي وتفادي التصعيد.

أظهرت الأزمة أيضًا حضورًا متماسكًا لمجموعة من دول الجنوب العالمي، التي أكدت في بيانات رسمية على ضرورة حل الخلافات بالحوار، والتمسك بالوسائل السياسية والقانونية، وهو ما يعكس تطورًا في المواقف الإقليمية تجاه باكستان، ورؤية جديدة لدورها كدولة مسؤولة توازن بين حقها في الدفاع وسياسة التعقل.

في المجمل، أثبتت باكستان خلال هذه المرحلة قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية باحترافية واتزان، واستطاعت كسب دعم أخلاقي ودبلوماسي متنوع، دون الانجرار إلى محاور أو استقطابات، وهو ما منحها هامشًا أوسع في مخاطبة العالم بثقة واعتدال.

التأثيرات الداخلية
في البلدين

في كل صراع إقليمي واسع النطاق، لا تقتصر آثاره على ميدان المواجهة، بل تتسرب تبعاته إلى الداخل، حيث تُختبر وحدة الصف، وتتعرّى ملامح التماسك الوطني أو هشاشته. لقد مثّلت مواجهة مايو ٢٠٢٥م لحظة اختبار جادّة للمجتمعين الباكستاني والهندي، وكشفت عن تباين عميق في كيفية تعامل كل دولة مع التصعيد المفاجئ.

في باكستان، شكّلت الأزمة عامل توحيد أكثر من كونها عامل استقطاب. فقد أظهرت الجبهة الداخلية درجة عالية من التماسك الوطني حول القيادة السياسية والعسكرية، لا سيما بعد الضربات الهندية الأولى. ومع الإعلان الرسمي عن الرد من خلال عملية البنيان المرصوص، اندفعت مشاعر التأييد والاعتزاز بالقدرة العسكرية الوطنية إلى الواجهة، وامتلأت منصات التواصل الاجتماعي والمجالس العامة بتعابير الثقة والدعاء، وشهدت البلاد موجة من الخطاب العام الذي امتزج فيه الوعي الاستراتيجي بالإيمان بالعقيدة الوطنية.

كما ظهر الدور المؤسسي للجيش الباكستاني كحاضن للاستقرار، وكفاعل منضبط، ليس فقط في الرد الميداني، بل في الحفاظ على خط الاتصال المتوازن مع الشارع. وقد انعكس ذلك في الخطاب الذي تبنته القيادة العامة للقوات المسلحة، والذي ركّز على المهنية والهدوء، دون الوقوع في شعبوية أو مبالغات. وقد لاقى هذا الخطاب قبولًا واسعًا لدى النخب والمجتمع، حتى من قبل من يختلفون في الرأي السياسي.

على الصعيد الاقتصادي، ورغم القلق الأولي الذي ساد الأسواق، فإن العملة المحلية والأسواق المالية أبدت درجة من الثبات، بفضل الإجراءات الوقائية، ووضوح الموقف الرسمي، وغياب التوتر الداخلي. وقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي (وفق بيانات مؤسسة Gallup Pakistan، مايو ٢٠٢٥م) أن أكثر من ٨٥٪ من المواطنين اعتبروا الرد الباكستاني متوازنًا ومسؤولًا، وعبّروا عن ثقتهم في أداء مؤسسات الدولة خلال الأزمة.

في المقابل، شهد الداخل الهندي حالة من الارتباك والضغط المتنامي، حيث واجهت الحكومة سلسلة من الانتقادات من شخصيات سياسية وصحفية، شككت في جدوى العملية العسكرية، وانتقدت ضعف الإعداد الإعلامي والدبلوماسي، خاصة بعد الرد الباكستاني الذي جاء على نحو دقيق ومفاجئ. كما أثار تضرر مواقع هندية استراتيجية، وردود الفعل الخارجية التي بدت أقرب إلى الحياد، تساؤلات داخل الدوائر الأمنية والإعلامية عن حقيقة حسابات القيادة السياسية.

وشهدت منصات التواصل الاجتماعي في الهند انقسامًا واضحًا، بين داعمين للعملية، ومعترضين على توقيتها ومآلاتها، بينما لوحظ امتناع عدد من السياسيين عن التعليق المباشر، في ظل اتساع دائرة الجدل الداخلي. أما إعلاميًا، فقد عانت بعض القنوات من أزمة مصداقية بعد بث أخبار غير دقيقة حول نتائج العمليات.

إلى جانب ذلك، أُعيد فتح ملف التحديات الاقتصادية في الهند، من بطالة مرتفعة وتضخم، وتأثيرات محتملة على ثقة المستثمرين، لا سيما مع تقارير أشارت إلى تراجع طفيف في مؤشرات سوق المال، بسبب تصاعد التوتر الحدودي.

ورغم أن كلا البلدين خرجا من الأزمة دون انزلاق إلى حرب شاملة، إلا أن الفرق في تفاعل الجبهة الداخلية، يعكس مدى نضج النظام السياسي والإعلامي والمؤسسي في كل دولة، ويمنح مؤشرات هامة للمجتمع الدولي حول من يمتلك أدوات الاستقرار الداخلي، ومن يحتاج إلى مراجعة آليات إدارة أزماته.

الاستشراف المستقبلي: ما بعد مايو في جنوب آسيا

تُعد الأزمات الكبرى في التاريخ السياسي للدول لحظات فاصلة لا بما يقع فيها من أحداث، بل بما تؤسس له من واقع جديد.

ومواجهة مايو ٢٠٢٥م بين باكستان والهند كانت من هذا النوع: ليست مجرد حلقة في سلسلة توترات حدودية، بل نقطة انعطاف حملت مؤشرات واضحة على أن جنوب آسيا تدخل مرحلة جديدة من توازنات الردع، وصياغة الأدوار، وتحديد حدود النفوذ.

لقد أثبتت هذه المواجهة أن معادلة الردع التقليدي التي سعت الهند لتغييرها منذ إلغاء المادة ٣٧٠ في ٢٠١٩م لم تعد قائمة على التفوق العددي أو التقني فحسب، بل باتت مرهونة بجملة أوسع من العناصر: النضج الاستراتيجي، كفاءة القيادة العسكرية، والمكانة الأخلاقية في الخطاب الدولي.

وفي هذه العناصر تحديدًا، أظهرت باكستان تطورًا نوعيًا جعلها الطرف الأكثر اتزانًا، والأقرب إلى الصورة المطلوبة لدولة فاعلة ومسؤولة في بيئة إقليمية مضطربة.

على المدى القريب، يمكن القول إن ميزان الردع التقليدي قد عاد إلى موقعه شبه المتوازن، بعد أن اعتقدت نيودلهي – لفترة – أنها قادرة على فرض واقع جديد من خلال الضغط الأحادي. لقد اضطرّت الهند، تحت ضغط الأداء الباكستاني، إلى التراجع عن بعض رهاناتها في ملف كشمير، وواجهت مواقف دولية لم تُساير سرديتها كما كان معتادًا، وهو ما قد يدفع صانع القرار الهندي إلى مراجعة أدواته، وتغليب العمل السياسي على المغامرة العسكرية في الملفات الحدودية.

أما على المدى المتوسط، فمن المرجّح أن تتبلور خلال الأشهر التالية ثلاث ديناميات جديدة:

أولًا: إدماج الصين بصورة أكثر علنية في هندسة الأمن الإقليمي. لقد كشفت الأزمة أن بكين لم تعد تكتفي بالمراقبة، بل باتت حاضرة في مشهد الردع، سواء من خلال التصريحات السياسية أو الدعم الفني، وهو ما يجعلها شريكًا أمنيًا ضمنيًا لباكستان في الحفاظ على توازن القوى جنوب آسيا.

ثانيًا: تعاظم حضور باكستان كقوة وسطى ذات مصداقية في العالم الإسلامي، قادرة على مخاطبة الغرب بلغة عقلانية، والتنسيق مع الجنوب العالمي بلغة المصالح المشتركة، وبناء تحالفات متنوعة دون ارتهان لمحور بعينه. ومن شأن هذا الحضور أن يُترجم إلى فرص دبلوماسية جديدة، أبرزها إعادة إحياء النقاش حول كشمير في المنتديات الدولية، مستفيدة من تغير اللهجة الغربية، والاهتمام المتجدد بمفاهيم حقوق الإنسان في المناطق المتنازع عليها.

ثالثًا: فتح الباب أمام مبادرات إقليمية لخفض التصعيد، خاصة من دول مثل السعودية وتركيا وقطر، التي تمتلك علاقات متوازنة مع الطرفين، ولها رصيد من الثقة في جنوب آسيا. ومع استمرار باكستان في تقديم نفسها كطرف ناضج ومسؤول، يمكن أن تبرز كجسر بين جنوب آسيا والعالم العربي، سياسيًا واقتصاديًا وإعلاميًا.

أما التحديات، فلا تزال قائمة. فالهند لن تتخلى عن طموحها الإقليمي بسهولة، وقد تسعى إلى تعويض تراجع صورتها عبر تنشيط أدوات بديلة، كالحرب الإعلامية، أو الضغوط الاقتصادية، أو حتى التحالفات الأمنية، وكما تقول باكستان: "عبر الفوضى في باكستان من خلال وكلائها".

كما أن الاستقرار طويل المدى يظل مرهونًا بتحوّل حقيقي في الخطاب السياسي داخل الهند، وباعتراف متبادل بحدود القوة والمصالح، وهو أمر لم يتحقق بعد.

في المقابل، فإن الفرصة التي بيد باكستان الآن هي فرصة استراتيجية نادرة: أن تبني على لحظة الإنجاز لا بروح الانتصار، بل بعقلية التثبيت والتطوير. أن تُحوّل مشهد مايو من نصر عسكري إلى سياسة واقعية متكاملة، تؤسس لمرحلة أكثر تأثيرًا وفاعلية في المنطقة والعالم.

الخاتمة: ما بعد الصدمة... باكستان بين الردع والرصانة

لقد مثَّلت معركة مايو ٢٠٢٥م بين باكستان والهند لحظة انفجار سياسي عسكري لم تكن مجرّد حلقة جديدة في سلسلة التوترات الحدودية، بل نقطة انعطاف كبرى أعادت ترتيب موازين القوى، ونقضت أوهام الهيمنة، ووسَّعت من نطاق الإدراك الدولي لموقع باكستان ومسؤوليتها، ودورها المتنامي في معادلة الأمن الإقليمي.

لم يكن الإنجاز الباكستاني مجرد ردٍّ عسكريٍ محسوب على عدوان مباغت، بل كان حدثًا مركبًا اتسم بالدقة في التخطيط، والمهنية في التنفيذ، والانضباط في الخطاب، والتماسك في الجبهة الداخلية. وبينما راهنت الهند على صدمة خاطفة تستعرض من خلالها تفوقها الميداني والسياسي، وجدت نفسها أمام دولة مهيأة، ذات قرار سيادي وقيادة استراتيجية واعية، قلبت المعادلة وأجبرت الخصم على التراجع والقبول بوقف إطلاق النار.

لقد أثبتت باكستان أنها ليست مجرد دولة ترد على الأزمات، بل قادرة على إدارة اللحظة، وفرض إيقاعها الخاص، وإعادة بناء السردية من موقع المبادرة. وما ميز هذه المواجهة أن باكستان لم تنتصر فقط في الميدان، بل في الرواية، وفي الخطاب، وفي الرمز، وفي ضبط النفس.

في المقابل، كشفت الأزمة عن حاجة الهند إلى مراجعة عميقة في سياستها الإقليمية، وخطابها الإعلامي، وتعاطيها مع مفهوم الردع. كما أظهرت أن الاعتماد على الرمزية المحلية دون خطاب كوني جامع، لا يصنع شرعية، ولا يبني ثقة لدى الآخرين.

إن مواجهة مايو لم تكن نهاية فصل، بل بداية طور جديد من حضور باكستان كقوة وسطى في جنوب آسيا والعالم الإسلامي، تمتلك أدوات الردع والاتصال والدبلوماسية، وتجمع بين قوة السلاح وهدوء القرار، بين عمق الهوية ورحابة الخطاب.

وإذا كان لكل أمة ساعتها الحاسمة، فإن ما حدث في مايو قد يكون أقرب إلى الساعة الباكستانية التي سيُبنى عليها الكثير.

أما التحدي الحقيقي، فهو في أن تُترجم هذه اللحظة إلى سياسة دائمة، ومشروع متماسك، ورؤية مستقبلية لا تنتهي بانتهاء المواجهة، بل تبدأ منها.

توصيات ومستخلصات استراتيجية

تضع الأزمة الباكستانية الهندية في مايو ٢٠٢٥م أمامنا جملة من الدروس العميقة والتوصيات العملية التي لا تقتصر على إدارة الصراع، بل تمتد إلى هندسة المستقبل. وفي ضوء ما تم استعراضه من مشاهد سياسية وعسكرية وإعلامية، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

أولًا: ترسيخ معادلة الردع التقليدي: أثبتت المواجهة أن امتلاك السلاح لا يكفي ما لم يُرافقه وضوح في العقيدة، وكفاءة في التشغيل، واحتراف في التكامل بين الأفرع. لقد استعادت باكستان موقعها كرادع تقليدي موثوق، ويجب تعزيز هذه المكانة من خلال رفع جاهزية القوات المسلحة، والاستمرار في التدريب المشترك، وتطوير أنظمة القيادة والسيطرة، دون الاعتماد على الأرقام بل على الفعالية النوعية.

ثانيًا: **ترقية الخطاب الاتصالي الاستراتيجي:** أظهرت الأزمة أهمية وجود منظومة إعلامية رسمية وشبه رسمية تملك القدرة على صناعة السرد لا مجرد رد الفعل. وينبغي الاستثمار في منصات متعددة اللغات – الأردية والإنجليزية والعربية – تكون ذات توجه استباقي، تربط بين الحدث والرمز، وتُخاطب الداخل والخارج في آن.

ثالثًا: **تعزيز التحالفات ذات العمق الحضاري والاستراتيجي:** كشفت الأزمة أن المواقف الأخوية والداعمة لم تأتِ فقط من الاعتبارات السياسية، بل من الروابط الحضارية والثقافية. وعليه، فإن باكستان مدعوة لترسيخ شراكاتها الاستراتيجية مع الدول التي تتقاطع معها في قيم السيادة، والعدالة، والحق، لا سيما في العالم الإسلامي والجنوب العالمي، دون حصر نفسها في أقطاب تقليدية أو معسكرات مغلقة.

رابعًا: تحويل النصر إلى سياسة: النجاح في إدارة معركة لا يُكمل معناه إلا إذا تَبِعه إصلاح داخلي حقيقي. إن لحظة مايو تُشكل فرصة لترسيخ الثقة الداخلية، وتحصين الجبهة الوطنية ضد الانقسام، من خلال خطاب جامع، واستثمار في الوحدة السياسية، وتحقيق تنمية متوازنة تُترجم النصر الخارجي إلى ثقة بالمؤسسات في الداخل.

خامسًا: تدويل قضية كشمير بلغة جديدة: أعادت الأزمة فتح النافذة أمام تحريك ملف كشمير دوليًا. ويتوجب على باكستان أن تبني على هذا الزخم، من خلال خطاب قانوني–حقوقي متعدد اللغات، يبتعد عن التكرار، ويستخدم أدوات الدبلوماسية البرلمانية، والمحافل الأممية، والشراكات الأكاديمية، والإعلام الناعم، لنقل القضية من ملف مؤجل إلى مسألة عدالة مُلحّة.

سادسًا: تطوير العقيدة الرمزية للجيش الباكستاني: إن استخدام مصطلحات مثل (البنيان المرصوص)، و(معركة الحق)، واستدعاء المفردات القرآنية في الخطاب الشعبي، يكشف عن قوة الرمز في صياغة العقيدة الوطنية، ويجب المحافظة على هذا البعد، دون تسييس أو مبالغة، بل عبر تثبيته كجزء من الهوية الثقافية للجندية الباكستانية، في توازن بين الانتماء الوطني والأفق الإسلامي.

سابعا: استثمار الرصيد الشعبي والإقليمي: خرجت باكستان من هذه المعركة بصورة جديدة، يراها كثير من المراقبين أكثر نضجًا وانفتاحًا واحترافًا. وينبغي ألا يُهدر هذا الرصيد، بل يُستثمر في بناء جسور ثقافية، إعلامية، وتعليمية مع الشعوب، لا فقط مع الحكومات، لترسيخ صورة باكستان القوية، المسؤولة، العادلة. **وفي الختام،** إن معركة مايو لم تكن لحظة انتصار فحسب، بل لحظة انكشاف لحقيقة باكستان في عين نفسها وفي أعين الآخرين. وقد آن الأوان لأن تُكتب هذه اللحظة بمداد السياسة، لا فقط برصاص السلاح.

للتواصل

باكستان بالعربية

منصة إعلامية باكستانية شاملة

جوال:
+92 333 333 22 86

العنوان:
E-8, Islamabad, Pakistan.

الموقع:
www.arabic.pk